أ.د أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس السابق

المخاطر والتحديات العالمية
وأثرها على الأمن الغذائى فى مصر

مقدمة :

لقد تعرض العالم فى الآونة الأخيرة لعدة مخاطر وتحديات عالمية منها : جائحة كورونا «كوفيد ١٩» Covid 19 ، وبسبب هذا الوباء عمَّت المعاناة وتعطل مجرى حياة الملايين من البشر، وأصبح الاقتصاد العالمى مهددًا ، كما أن التغيرات المناخية تُعَدُّ من أهم التحديات التى واجهت العالم، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق، ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، ومن حيث تغير أنماط الطقس التى تهدد الانتاج الزراعى، إلى ارتفاع منسوب المياه فى البحار التى تزيد من خطر الفيضانات، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية، لاشك أنها من أكبر التحديات حيث لها تأثير كبير على ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع تكلفة الغذاء، فمنذ بدء الحرب قفزت أسعار القمح وغيره من المواد الغذائية، بالإضافة إلى قضايا المياه التى تُعَدُّ من القضايا الشائكة التى تهم الانسان فى كل مكان فى العالم.

وكل هذه التحديات كان لها ومازال تأثيرات شملت معظم دول العالم عامة، والعالم العربى خاصة، ومنها مصر، وكل هذه القضايا تجاوزت الحدود الوطنية ولا يمكن لدولة ما حلها بمفردها.

تساؤلات الدراسة :

والسؤال الذى يطرح نفسه ما هو أثر هذه المخاطر والتحديات على الأمن القومى المصرى ؟ وكيف واجهت مصر هذه التحديات ؟

هدف الدراسة :

تؤكد الدراسة أهمية الأمن الغذائى، باعتبار أنه الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بعد القضاء على الجوع.

إن قضية الأمن الغذائى، قضية جوهرية بل إنها تأخذ أهمية قصوى فى ظل الظروف التى يمر بها العالم فى السنوات الأخيرة، بل إنها تُعَدُّ أهم القضايا الأمنية باعتبارها تهم حياة الإنسان ومعيشته ، والأمن الغذائى يُعَدُّ جوهر الأمن القومى ، فكيف يحيا الإنسان بلا طعام ؟.

لم تكن قضية الأمن الغذائى بمعظم دول العالم هيّنة فى الوضع الطبيعى،إذ تعرضت هذه الدول لتقلبات الأسعار بالسوق الدولية، سواء فى أزمة الغذاء العالمى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، أو فى أزمة التغيرات المناخية عام ٢٠١٠م، والحال نفسها فى ظل أزمة كورونا التى استمرت بشكل كبير خلال عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ م ، حيث ارتفعت أسعار الغذاء على نحو ملحوظ بنحو ٣٥٪ خلال عام٢٠٢١م ،كما ألقت أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على الاقتصاديات العربية ومنها مصر، لكن أزمة الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢م، أصبحت أكثر تهديدًا للوضع الغذائى ليس فقط على الدول العربية بل على العالم عامة.

منهج الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة منهج تحليل النظم (System Analysis): وهو يُعَدُّ أحد المناهج البحثية المهمة التى تتخصص فى دراسة الظواهر المعقدة والمتغيرات ذات العلاقات المتشابكة. وهو عبارة عن إطار تحليل عام للظاهرة يختلف محتواه من حقل علمى لآخر، وهو مجموعة من المكونات التى تتشابك وتتفاعل مع بعضها من أجل تحقيق الغاية المشتركة المنشودة، وهو مواجهة مجموعة التحديات والمخاطر العالمية التى تؤثر على الأمن الغذائى فى مصر.

تتمثل أهمية منهج تحليل النظم فى وضع إطار تحليلى شامل عن طريق وضع بناء موحد والذى يتم فيه استعمال التحليل

الكمى لدراسة العلاقة بين عناصر ذلك النظام. ويركز منهج تحليل النظم على دراسة العلاقة بين المتغيرات والعناصر بدلا من الاكتفاء بدراسة متغير واحد، وبالتالى يعطى هذا المنهج أفضلية تحليلية شاملة.

مفهوم الأمن الغذائى :

عُرف مُصطلح «الأمن الغذائى» خلال المؤتمر العالمى للغذاء لعام ١٩٧٤م بتعزيز الإمداد. إن الأمن الغذائى، وفقًا لما ذُكر فى المؤتمر : «هو مدى توافر الغذاء الكافى خلال كل الأوقات، ذو قيمة غذائية، ومتنوع، ومتوازن، ومتوافق وإمدادات الغذاء العالمية من المواد الغذائية الأساسية لتحمّل زيادة استهلاك الغذاء المطردة ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار». [١]

وقد عرَّف مؤتمر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ م الأمن الغذائى أن : «الأمن الغذائى» يوجد حين يتمكن جميع الأفراد فى كل زمان من الحصول على الغذاء الكافى ماديًا واقتصاديًا، طعام آمن ومُغذ لتلبية احتياجاتهم الغذائية ولتوفير طعامهم المُفضل وذلك لضمان حياة نشطة وفعالة وصحية. [٢]

ومن التعريفات الأخرى للمفهوم، أنه قدرة الدولة على تأمين مخزون كاف للسلع الأساسية لفترة لاتقل عن شهرين ولا تزيد على عام واحد، وتختلف المدة بحسب الدولة والسلعة الغذائية الأساسية. [٣]

إلا أن تعريف الأمن الغذائى الأكثر وضوحًا ويشمل العام والخاص هو :«الأمن الغذائى المطلق يعنى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلى. أما الأمن الغذائى النسبى فيعنى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليًا أو جزئيًا». [٤]

وفى ضوء التعريف الأخير، يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائى: مطلق ونسبى. **فالأمن الغذائى المطلق**، يعنى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلى، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتى الكامل، ويعرف أيضا **بالأمن الغذائى الذاتى**.

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائى توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعى، لأنه يفوق قدرة أى دولة منفردة على توفيره، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعنى إمكان الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستثمار المزايا النسبية.

أما **الأمن الغذائى النسبى** ، فيعنى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليًا أو جزئيًا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة بلد ما أو مجموعة بلدان على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. [٥]

وبناءً على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائى النسبى لا يعنى بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسًا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى أو البلدان المعنية بميزة نسبية عن البلاد الأخرى. ومن ثم فإن المفهوم النسبى للأمن الغذائى يعنى تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

أبعاد ومرتكزات الأمن الغذائى :

لقد حددت منظمة «الفاو» (FAO) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، أربعة مرتكزات ألا وهى: [٦]

١- التوافر (Availability) أى توفير السلع الغذائية بكميات تكفى لعدد الأفراد، وأن يكون ذلك ضمن المخزون الإستراتيجى .

٢- وجود السلع الغذائية فى السوق بشكل دائم وإمكان الحصول عليه .

٣- أن تكون أسعار السلع فى متناول المواطنين خاصة الطبقات الأكثر احتياجًا .

٤- الاستقرار(Stability) أى ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء، مع ضرورة توفر الأبعاد الثلاثة السابقة.

وتحرص الدول على الحفاظ على هذه الأبعاد الأربعة بقدر المستطاع لدوام الاستقرار بحيث يكون الغذاء فى متناول الأفراد على مدار الوقت .

تحديات الأمن الغذائى :

شهد العالم فى الآونة الأخيرة تدهورًا فى الأمن الغذائى؛ إذ يعانى ما يفوق ٩٥٠ مليون فرد الجوع حول العالم، ومما زاد الأمر صعوبة هو عدم القدرة على رفع مستوى الاستثمار بالأراضى الزراعية وإهمالها، والتغير المناخى، بالإضافة إلى ندرة المياه، والتضخم السكانى الكبير، وكل هذا فى الظروف الطبيعية، أضف إليها فى الآونة الأخيرة أيضًا مخاطر أخرى مثل جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية والتحدى الأخير ما سنتناوله لنعرف الآثار السلبية المترتبة عليه .

كثر الحديث فى السنوات الأخيرة عن مخاوف متعلقة بالأمن الغذائى العالمى، لاسيما مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية إذ تُعَدُّ الاثنتان (روسيا وأوكرانيا) من أكبر بلدان العالم المصدرة لسلعة غذائية رئيسة وهى القمح .

وقالت الدكتورة عبير عطيفة المتحدثة الإعلامية باسم برنامج الغذاء العالمى فى الشرق الأوسط : «إن روسيا وأوكرانيا مسئولتان عن نحو ٣٠ ٪ من تجارة القمح العالمية، ومن ثم فإن أى اضطراب خطير فى الإنتاج والتصدير يؤثر على الأمن الغذائى لملايين الأشخاص الذين يعانون بالفعل تضخم أسعار الغذاء فى بلدانهم». [٧]

قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، بالتحديد فى فبراير ٢٠٢٢م، وصلت أسعار الغذاء العالمية أعلى مستويات لها على الإطلاق ، بسبب مشكلات تتعلق بالعرض والطلب، وارتفاع نفقات، الإنتاج واضطرابات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد جراء تفشى وباء كوفيد-١٩، ثم جاءت الحرب لتضيف إلى حالة عدم الاستقرار فى أسواق السلع الزراعية مزيدًا من المخاوف والهلع. [٨]

الملمح الواضح للحرب الروسية الأوكرانية على الغذاء هو ارتفاع أسعاره، ومساهمة ذلك فى استمرار موجة التضخم العالمية وتفاقمها، إلا أن الخطر الأهم هو زيادة معوقات حركة الحبوب والزيوت من روسيا وأوكرانيا، وتوظيف ورقة القمح والزيوت بشكل كبير فى إدارة الحرب لمواجهة العقوبات الاقتصادية. [٩]

الحرب الروسية الأوكرانية تسببت فى أكبر زيادة عالمية فى الأسعار خلال نصف قرن، وتقول الدكتورة عطيفة إن ما يميز هذه الأزمة عن سابقاتها هو أنه عندما بدأت الحرب الروسية الأوكرانية، لم يكن العالم قد تعافى بعد من آثار جائحة كورونا وما نتج عنها من تباطؤ اقتصادى، فضلا عن تقلبات الطقس الناتجة عن ظاهرة التغير المناخى، والتى ضربت مختلف مناطق العالم وأثرت على الإنتاج الزراعى، وارتفاع أسعار الغذاء فى البلدان التى تشهد صراعات مسلحة - «ومن ثم فإن لدينا كل العناصر التى تُشكل ما نطلق عليه «the perfect storm» أو العاصفة مكتملة الأركان» [١٠]

الحرب الروسية الأوكرانية «فاقمت أزمة ثلاثية الأبعاد - أزمة غذاء، وأزمة طاقة، وأزمة اقتصاد»، وفق ما أشار أنطونيو جوتيريش، Antonio Guterres الأمين العام للأمم المتحدة «ما سيكون له آثار مدمرة على أكثر الناس والبلدان والاقتصادات هشاشة فى العالم» .[١١]

الحل لهذه الأزمة الحالية هو ببساطة جدًا : هو أنه يجب وقف هذه الحرب فى أقرب وقت ممكن .

المطلوب تنسيق عالمى لحل الأزمة ، ثم معالجة انعدام الأمن الغذائى، مع قيام دول مجموعة السبع (كندا / فرنسا / ألمانيا / إيطاليا / اليابان / بريطانيا / الولايات المتحدة الأمريكية) وغيرها بدورها. إن مجموعة الدول السبع باعتبارها أكبر الاقتصاديات المتقدمة فى العالم، إلى جانب التزامها بدعم البلدان الأخرى فى هذه الأزمة، من خلال زيادة الدعم لأنشطة برنامج الغذاء العالمى، والآليات الإقليمية، والدعم من خلال المساعدة الثنائية، والبرامج الوطنية.

الحرب الروسية الأوكرانية وآثارها على الاقتصاد المصرى:

لم يكد العالم يفيق من كبوة جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات اقتصادية جمَّة، حتى جاء الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا، والذى تطور إلى حرب لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما ستئول إليه فى النهاية، حال اتساع نطاقها وتغير موازين القوى العالمية، لتُلقى بظلالها على الاقتصاد العالمى، لاسيما مع ازدياد حدة موجة التضخم العالمية، وما ترتب عليها من ارتفاع السلع الغذائية وغيرها. فما من حرب نشبت إلا وكانت لها تداعيات اقتصادية تقسو على حياة الشعوب، ربما لعقود من الزمن. [١٢]

وهذه الحرب التى تضرب قلب أوروبا، لا تُعَدُّ مصر بمنأى عنها، نظرًا للتأثيرات الاقتصادية التى قد تشمل جميع اقتصادات العالم، ولكن يتوقف مدى التأثر على درجة جاهزية الدولة للتعاطى مع جميع السيناريوهات المتوقعة. [١٣]

وتتباين تداعيات أزمة الحرب على الاقتصاد المصرى، نظرًا لكونها أكبر مستورد للقمح فى العالم، وكونها مستوردًا للبترول، واعتماد القطاع السياحى فى مصر على السياحة الواردة خاصة من روسيا وأوكرانيا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الأزمة يمكن أن تحمل أيضا جوانب إيجابية قد تستفيد منها مصر بشكل كبير.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والمخاطر المحتملة على الاقتصاد المصرى، وما إذا كانت هناك جوانب إيجابية للأزمة، إلى جانب ما تقوم به الحكومة المصرية لمواجهة تلك التداعيات وتجاوز آثارها السلبية.

التأثيرات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى :

نستطيع أن نرصد التأثيرات السلبية على مصر فى نحو سبع نقاط أساسية وهى كما يلى :

أولا: ارتفاع أسعار البترول عالميا:

شهدت أسعار البترول ارتفاعًا كبيرًا بلغ أكثر من ٨٪ ليتجاوز مستوى ١٠٥ دولارات لبرميل خام برنت، وهو مستوى

لـم يحدث منذ عـام ٢٠١٤ م ، بسبب فرض الولايات المتحدة وأوروبـا عقوبـات اقتصاديـة علـى روسيا، بجانب عـزل بعض البنـوك عن نظام الدفع العالمى «سويفت» Swift ، والذى أدى إلـى انهيار الروبـل الروسى، وانعكس هذا الارتفـاع بشكل كبير على زيادة تكلفة استيراد المواد البترولية. (١٤)

هـذا إلى جانب كثيـر من توقعـات خبراء الاقتصـاد، بأنه إذا طـال أمد الحرب واتسع نطاقهـا، من المتوقع أن يقفز سعر البرميـل بشـكل حـاد إلـى ١٥٠ دولارًا. وطبقا لبيانـات البنك الدولـى فـإن كل زيـادة بمقـدار ١٠ دولارات فى سعـر البترول العالمـى على السعر المقدر له فى الموازنة العامة لمصر خلال العـام المالى (٢٠٢٢م)، سيترتب عليها ارتفاع نسبة العجز فى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٢,٠٪ إلى ٣,٠٪ . (١٥)

وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى اعتمـاد الدولـة المصرية على الواردات البترولية، حيث تزداد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى من البترول، ووصل الفارق بين قيمة الواردات البترولية والصـادرات البترولية إلى نحو ٦,٧ ملايين دولار بانتهاء العام المالـى ٢٠٢٠/٢٠٢١م . وقد استطاعـت خفض الدعم المقدم للمـواد البترولية من ١,٢٨ مليـار جنيه بموازنـة العام المالى ٢٠٢٠-٢٠٢١ م إلـى نحـو ١٨,٤١ مليـار جنيـه بموازنـة العام المالـى ٢٠٢١-٢٠٢٢ م، معتمدة على متوسط عام لسعر برميل خام برنت عند متوسط بلغ ٦١ دولارًا. (١٦)

ولهذا قـد تتسبب هذه التداعيات فى رفـع جديد فى أسعار البنزيـن، وربمـا أنـواع أخرى من الوقـود، وأى زيـادة فى سعر برميـل البترول على السعـر المحدد بالموازنـة سيُضيف أعباء جديـدة على الموازنة تصل إلى مليـارات الدولارات، مما يؤدى إلـى الضغط علـى مستويات الإنفـاق على هذا البنـد، ومن ثم ارتفاع العجز النقدى للموازنة. ومن المتوقع أن تراعى الحكومة فى موازنـة العام المالى الجديـد (٢٠٢٢/٢٠٢٣ م) ، الزيادة المرتفعة فى أسعار البترول عالميًا، وتحديد حجم الدعم الذى ستتحملـه موازنة العـام المقبل، وارتفـاع أسعار البتـرول يؤثر بطبيعة الحال على ارتفاع أسعار السلع الغذائية .

ثانيا : قفزة فى أسعار السلع الغذائية :

تعتمد مصـر على الواردات الروسيـة والأوكرانية على وجه التحديـد فى تأمين احتياجاتها الغذائية، لاسيما القمح، إذ تُعَدُّ مصـر أكبر مستـورد للقمح فى العالم، وتُوفـر روسيا وأوكرانيا نحو ٨٠٪ من إمدادات القمح لمصر. وبحسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن مصر خلال الـ ١١ شهر الأولى من عـام ٢٠٢١ م ، حصلت على ٤,٢ مليون طن من القمح الروسى بنسبة ٦٩,٤٪ من إجمالى كمية واردات مصر من القمح، وعلى ٦٥١,٤ ألف طن من القمح الأوكرانى بنسبة ١٠,٧٪. (١٧)

هنـا نشير إلى أنه وفقًا للبيانات الصادرة عن منظمة «الفاو» فإن كلاً من روسيا وأوكرانيا تحتلان مركزًا بالغ الأهمية فى سوق المـواد الزراعية فى العالم، حيث توردان ربـع إنتاج الحبوب فى العالـم، وتُمثـل صادراتهما من القمح ٢٣ ٪ مـن السوق العالمية خـلال ٢٠١٩ م ، حيث صـدَّرت روسيا نحـو ٣١,٨٧ مليون طن، وصدَّرت أوكرانيا نحو ١٣,٢٩مليون طن. (١٨)

ووفقًـا لتقديـرات البنك الدولـى تبلغ نسبـة واردات المواد الغذائية من إجمالى الواردات السلعية نحو ٢٠,٧٪، وبسبب تأثر وانقطاع سلاسـل التوريد بسبب الأعمـال العسكرية والعقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى على روسيا والتى من شأنها التسبب فى تراجع مستوى الإمدادات من السلـع الغذائية أو ارتفاع أسعارها، مما أدى إلى اتساع عجز الميزان التجارى غيـر البترولى البالغ ٤٢,١ مليار دولار خـلال العـام المالـى الماضـى (٢٠٢٠/ ٢٠٢١م)، وهـو الأمـر الذى مـن شأنه زيادة فاتورة الاستيـراد، مما يُثقل كاهل الاحتياطى النقدى المصرى من العملة الصعبة. (١٩)

وفى الوقت ذاته، توقع تقرير حديث صادر عن مكتب الشئون الزراعيـة الأمريكى بالقاهرة بعنوان: «رغم وباء كوفيد -١٩ لا تزال إمدادات الحبوب فى مصر ثابتة» .

كمـا توقع التقريـر زيادة إنتاج مصر مـن القمح لتصل إلى ٩ ملاييـن طـن خـلال العـام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ م ، بسبـب زيـادة المساحـة الإجماليـة التى تم حصدها مـن القمح والتى وصلت إلى ١,٤ مليون فدان. (٢٠)

هذا ويتوقع خبراء الاقتصـاد أن تراجع الحكومة المصرية تسعيـر بيع رغيف الخبز المدعوم وتقليـل نسبة الدعم، لاسيما وأن المواطـن يدفـع ٧٪ فقط من قيمة رغيـف الخبز حيث يُباع بـ ٥ قروش، بينما تتخطى التكلفـة الفعلية أكثر مـن ٦٠ قرشًا للرغيـف، وذلك طيلة ٣٣ عامًا لم تشهد فيها الأسعار أى ارتفاع يُذكر فى رغيف العيش. (٢١)

كما أن قلـة واردات الذرة الصفراء سيرفـع أسعار الأعلاف، وبالتالى يرفع أسعار اللحوم، ومن ناحية أخرى، قد تنتقل تداعيات الأزمـة إلى بعض الصناعـات المهمة لقطاع الأغذيـة كالأسمدة، حيث أجبـرت الأزمة العديد من المصانـع والشركات على خفض إنتاجهـا أو إغـلاق مصانعهـا، كما تُعـد روسيا أيضًـا واحدة من أكبـر الدول المصدرة فـى العالم للأسمدة، ممـا يعنى أن تعطيل الإمدادات قد يؤدى إلى ارتفاع تكاليف السلع الغذائية والزراعية.

ثالثا : ارتفاع عجز الموازنة العامة :

فى ظل تقدير الموازنة العامة للدولة المصرية على مدى العام المالى الحالى(٢٠٢١-٢٠٢٢م) جاء سعر برميل البترول عند مستوى ٦١ دولارًا، بينما ارتفعت الأسعار لتتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل، مما يُشكل هذا الفارق ضغطًا على الاحتياطى النقدى وموازنة الدولة. [٢٢]

وعلى صعيد القمح، تستهدف مصر شراء نحو ٨,٦١ مليون طن، منها ٥,١١ مليون طن عن طريق الاستيراد، حيث حدد مشروع موازنة العام المالى(٢٠٢١/٢٠٢٢م) سعر القمح المخطط استيراده بقيمة تبلغ ٢٥٥ دولارًا للطن، مقارنة مع ١٩٣,٨ دولار للطن خلال العام المالى السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١م)، بزيادة بلغت ٦١,٢ دولار، غير أنه بسبب التوترات والأزمة الحالية رفعت روسيا أسعار القمح فى نوفمبر ٢٠٢١ م ووصل سعر الطن إلى ٣٢٧ دولارًا. [٢٣]

ومن المتوقع أن تُترجم الزيادة فى سعر القمح الفعلى مقارنة بسعره التقديرى بمشروع الموازنة إلى زيادة العجز المالى خلال العام الحالى، وصعوبة تحقيق هدف خفض العجز الكلى من الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة.

رابعا : ارتفاع معدلات التضخم المحلى :

ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وتكاليف المواد الخام عالميًا، سيكون له تأثير مباشر فى مستوى ارتفاع أسعار السلع الغذائية محليًا، بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، مما يُسرع من وتيرة التضخم المالى فى مصر ويؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية، وقد يدفع ذلك البنك المركزى المصرى إلى رفع أسعار الفائدة فى الفترة المقبلة للسيطرة على معدلات التضخم.

وسجل معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية فى يناير الماضى ٨٪، مقابل ٦,٥٪، ليسجل بذلك أعلى مستوى له منذ سبتمبر ٢٠٢١م ، وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وعلى مدى الشهور الماضية سجّل معدل التضخم الشهرى ارتفاعًا ليتأرجح ما بين مستوى ٦ و ٨٪. [٢٤]

خامسا : ارتفاع أسعار الذهب والمعادن:

تسببت الأزمة فى صعود أسعار الذهب لتتخطى حاجز ١٨٠٠ دولار للأوقية خلال فبراير(٢٠٢٢م)، وصعد سعر الجنيه الذهب أيضًا بنحو ٢٧٢ جنيهًا خلال تعاملاته إلى ٦٩٠٤ جنيهات، ويساوى هذا السعر قيمة الذهب فى الجنيه، ويرتبط سعره بأسعار الجرام عيار ٢١. [٢٥]

وقد يلجأ كثيرون إلى شراء الذهب باعتباره ملاذًا آمنًا، إلا أن خبراء الاقتصاد توقعوا أن تشهد أسعار الذهب تقلبات كبيرة خلال الفترة الحالية، ولذلك ينصحون بالاعتماد على شهادات الاستثمار كوعاء ادخارى آمن.

وتعتمد كثير من دول العالم على روسيا فى تأمين إمدادات العديد من المعادن والمواد الخام المستخدمة فى عدد من الصناعات خاصة صناعات الإليكترونيات، وصناعة السيارات والأجهزة المنزلية، وفى ظل الحرب الدائرة وفرض عقوبات غربية على الاقتصاد الروسى سوف تتأثر سلاسل التوريدات العالمية، الأمر الذى سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد التى تعانى بالفعل أزمة فى نقص الرقائق وأشباه الموصلات.

سادسًا : تضرر المصالح الاقتصادية المصرية الروسية :

لاشك فى أن العقوبات الاقتصادية على روسيا ستضر جميع الدول التى تدخل فى شراكات اقتصادية معها، حيث تضمنت العقوبات إبعاد روسيا عن نظام «سويفت» الذى يسمح بتحويل الأموال بشكل سهل بين الدول المختلفة، وتجميد أصول البنك المركزى ووضع مؤسساتها فى القائمة السوداء، مما يعيق إجراء الدول لمعاملاتها مع روسيا.

وتأتى مصر على رأس الدول التى ستتضرر جرَّاء فرض هذه العقوبات على روسيا، حيث إن مصر تُمثل الشريك التجارى الأول لروسيا فى أفريقيا بنسبة تعادل ٨٣٪ من حجم التجارة بين روسيا وأفريقيا، كما تحصل مصر على نسبة ٣٣٪ من حجم التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية، كما بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين خلال العام ٢٠٢١ نحو ٣ مليارات دولار . [٢٦]

وعليه، فمن المتوقع أن يتأثر الاتفاق بين البنك المركزى المصرى ونظيره الروسى المعنى بمشاركة البنوك الكبرى من البلدين خلال عامى ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م لتفعيل قبول بطاقات الدفع الروسية والمصرية ليصبح استخدامهما متاحًا بالبلدين، فضلاً عن دراسة ربط البنوك المصرية بالشبكة المالية الروسية بهدف تسهيل تنفيذ المعاملات المالية.

كما تعمل فى مصر نحو ٤٦٧ شركة روسية فى مجالات مختلفة مثل البترول والغاز بحجم استثمارات بقيمة ٧ مليارات دولار، وتُوفر قرابة ٣٥ ألف فرصة عمل. [٢٧]

سابعا : تراجع حركة السياحة :

ستؤدى الحرب الناشبة بين روسيا وأوكرانيا، وإغلاق المجال الجوى الأوكرانى، وفرض حظر طيران فى الأجواء

الروسية، إلى إلغاء مئات الحجوزات الوافدة لمصر من أوكرانيا أو روسيا، حيث شهد فبراير الماضى(٢٠٢٢م) انخفاض عدد الرحلات السياحية الأوكرانية إلى جنوب سيناء إلى نحو ١٨٨ طائرة مقارنة بنحو ٢٦٤ طائرة فى يناير ٢٠٢٢ م، وشهد أيضًا عدد الرحلات السياحة الروسية انخفاضًا من ٤٦٣ طائرة فى يناير إلى ٢٢٥ طائرة فى فبراير. وتمثل السياحة الروسية والأوكرانية ما بين ٦٠ و ٦٥٪ من حجم الأسواق الوافدة إلى مصر فى الفترة الأخيرة. [٢٨]

ويُعد قطاع السياحة المصدر الرئيس للنقد الأجنبى، حيث تُسهم السياحة بما يصل إلى ١٥٪ من الناتج الاقتصادى لمصر، وبحسب بيانات البنك المركزى المصرى، فإن قطاع السياحة المصرى، شهد، المزيد من التعافى خلال ٢٠٢١ م مع عودة حركة السفر الدولية، لترتفع الإيرادات بنحو ٢٠٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٢١م مقارنة بالعام السابق. [٢٩]

التأثيرات الإيجابية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى :

على الرغم من التحديات التى يفرضها استمرار الحرب فى منطقة البحر الأسود بين روسيا وأوكرانيا، يمكننا رصد بعض الجوانب الإيجابية للأزمة على الاقتصاد المصرى، يمكن الاستفادة منها لدعم الاقتصاد الوطنى والحد من الآثار السلبية للأزمة ونستعرض منها الآتى:

١- ارتفاع عائدات قناة السويس:

فى ظل التوترات القائمة على الحدود بين روسيا وأوكرانيا واحتمالية عرقلة ممر الشمال الروسى، فضلاً عن احتمالية توقف العمل بموانئ البحر الأسود، فإن هذا الأمر قد يُعزز الميزة التنافسية لقناة السويس باعتبارها الممر الملاحى الأكثر أمنًا والأقل مسافة بين جميع طرق الملاحة الدولية.

هذا وقد حققت قناة السويس أعلى إيرادات سنوية فى تاريخها العام الماضى، حيث تجاوزت الإيرادات ٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ م، بزيادة قدرها ٧٢٠ مليون دولار، كما حققت أكبر حمولة إجمالية بلغت ١,٢٧ مليار طن عام ٢٠٢١م ، ويمكن أن يؤدى المزيد من ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة إيرادات قناة السويس وتعويض جزء من العجز فى الاحتياطى النقدى الذى قد يتأثر بزيادة أسعار البترول بسبب الحرب الجارية. [٣٠]

٢- تعزيز موقع مصر كمركز إقليمى للطاقة:

استطاعت الدولة المصرية أن تكون شريكًا أساسيًا واستراتيجيًا للقارة الأوروبية من خلال استعداد مصر لبيع نحو ٢٥٪ من الفائض عن الاحتياطى الإستراتيجى من الكهرباء من إجمالى الإنتاج المصرى، وذلك من خلال اتفاقيات مع اليونان وقبرص كجزء من مشروع «يورو أفريقيا Euro Africa» الذى يربط بين شبكات الكهرباء فى مصر والدولتين الأوروبيتين (اليونان وقبرص) ، عن طريق مد كابل بحري بين مصر وقبرص بطول ٤٩٨ كيلومترًا (٣٠٩ أميال)، وعمق ٣٠٠٠ متر (٩٨٠٠ قدم)، ثم توصيل قبرص بجزيرة كريت اليونانية بكابل يبلغ طوله ٨٩٨ كيلومترًا (٥٥٨ ميلًا)، بإجمالى طول ١٣٩٦ كيلومترًا (٨٦٧ ميلًا)، لتنطلق منه كهرباء بقدرة ٢٠٠٠ ميجاوات لأوروبا، ويمكن تزويدها إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، باستثمار بلغ ٤ مليارات دولار.

٣- زيادة فرص تصدير الغاز المصرى:

بعد فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، تتصاعد الأصوات المنادية بضرورة إيجاد بديل للغاز الروسى فى أوروبا، مما قد يتيح فرصة جيدة للغاز المصرى أن يحصل على حصة أكبر من واردات أوروبا، ويرتفع الإقبال على الغاز المصرى لتعويض أى نقص محتمل فى إمداد الغاز الروسى لأوروبا حال تزايد حدة التوتر بين روسيا وأوكرانيا .

وبلغت صادرات مصر من الغاز الطبيعى المسال ٣,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١م بنسبة نمو ٥٥٠٪، وذلك من إجمالى ١٢,٩ مليار دولار صادرات بترولية العام الماضى، بحسب بيانات رسمية .

إن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعى على مستوى العالم بنسبة ٥,٩ ٪ ليصل إلى ٤,٩٠ دولار لكل مليون وحدة، يُعد مؤشرًا إيجابيًا يسمح للدولة المصرية بزيادة صادراتها من الغاز والتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار البترول وتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة .

المخرجات :

حلول وتدخلات الدولة المصرية :

اتسمت استجابة الدولة المصرية بتخطيط مدروس للأزمة التى نشأت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فعلى صعيد تدخلات الحكومة لتجاوز أزمة توافر القمح وارتفاع أسعاره، أمرت بضخ أكثر من ٥٠ مليار جنيه لتعزيز المخزون الإستراتيجى من السلع ورفع سعة الصوامع التخزينية من ٢ مليون طن قمح إلى أكثر من ٤ ملايين طن خلال السنوات القليلة الماضية، ووضعت خطة لاستيراد القمح من ١٤ دولة أخرى، معتمدة من جانب وزارة التموين لتنويع واردات القمح، حال تصاعد الأزمة واتساع نطاق الحرب، إلى جانب رفع أسعار شراء القمح من المزارعين محليًا

بنسبة ١٥٪ لتشجيعهم على الزراعة، وهذا ما حدث بالفعل، هذا بالإضافة إلى وجود مخزون إستراتيجى من القمح يكفى ٥ أشهر، إلى جانب الإنتاج المحلى الذى سيبدأ من منتصف أبريل ليزيد المخزون الإستراتيجى إلى ٩ أشهر.

بالإضافة إلى التوسع الأفقى بزيادة المساحات المنزرعة بالقمح ضمن المشروعات القومية، وهو ما تنفق عليه الدولة مليارات الدولارات، حيث ارتفع إجمالى المساحة المزروعة بالقمح من ٣,١ مليون فدان فى (٢٠١٨/٢٠١٩م) إلى نحو ٣,٦ مليون فدان حاليًا، مع توقعات بأن يبلغ إجمالى الإنتاج نحو ١٠ ملايين طن للعام الحالى، والانتهاء من نظام مخازن الحبوب الداخلية ورفع سعة التخزين فى البلاد من ١,٢ مليون طن إلى ٣,٤ مليون طن سنويا.

كما عملت الدولة المصرية على تأمين باقى السلع الاستراتيجية، فهناك احتياطى إستراتيجى من السكر يكفى لمدة ٤,٥ شهر، ومن الزيت لمدة ٥,٥ شهر، والأرز ٦,٥ شهر، والفول ٣ أشهر، واللحوم والدواجن ٨,٥ شهر.

ويُذكر أن الحكومة المصرية قد وفرت ٨٧ مليار جنيه (نحو ٥,٥ مليار دولار) فى موازنة العام الحالى للإعانات المقدمة للسلع الغذائية، وهو ما يمثل ٣,٥٪ من إجمالى الإنفاق العام، على أن يشمل ذلك ٥٠ مليار جنيه لدعم الخبز، و٣٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية. وتُشير الإحصاءات الرسمية إلى أن أكثر من ٧٢ مليون شخص فى مصر يستفيدون من إعانات الخبز والسلع.

المقترحات :

فى ظل هذه التحديات المتنامية، يتعين على الحكومة المصرية المضى قُدمًا فى العديد من مسارات الإصلاح بغض النظر عما يحدث فى أوروبا الشرقية سواء بسبب الحرب أو العقوبات المفروضة على روسيا التى من المتوقع استمرارها لمدة طويلة ومنها على سبل المثال لا الحصر:

١- ضرورة إعادة ترتيب أولويات الزراعة المحلية وتشجيع المزارعين (التى تمثل ربع القوى العاملة المصرية) على زراعة القمح لزيادة المساحة الإجمالية لهذا المحصول الضرورى، وتخصيص الموارد المالية التى تساعد وتساوى تكلفة زراعة هذا المحصول الاستراتيجى.

٢- مراعاة التهديد الناجم عن تغير المناخ على مستقبل زراعة القمح فى مصر للحد من تأثير تغير درجات الحرارة، أو هطول الأمطار بسبب التغيرات المناخية التى تقلل من صافى إنتاجية المحاصيل الزراعية، كما سيتسبب فى زيادة الآفات والأمراض.

٣- الإنفاق على زراعة أصناف وسلالات تتحمل درجات الحرارة المرتفعة وتقاوم الجفاف ومخاطر الآفات والأمراض مثل مرض صدأ القمح، الذى ينشط مع ارتفاع نسبة الرطوبة.

٤- زيادة مساحة ودور القطاع الخاص فى استيراد القمح، لإنتاج خبز ذى نوعية أفضل والعديد من المنتجات المخبوزة كأحد السبل لخفض الدعم الممنوح للخبز بشكل تدريجى، لا سيما وأن المستهلكين من الطبقة المتوسطة يعتمدون على القطاع الخاص للحصول على الخبز وغيره من المنتجات ذات الصلة، بسبب الفرق الكبير فى الجودة بين الخبز المدعوم وخبز السوق غير المدعوم .

٥- ضرورة تنمية الوعى الاستهلاكى لدى الأفراد، وتشجيعهم على تغيير عاداتهم الغذائية من خلال التحول إلى كمية أكبر من استهلاك الخضراوات والأغذية الصحية.

٦- دعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، التى توفر الغذاء الصحى والوجبات السريعة التى لا تستهلك الخبز أو زيوت الطهى المهدرجة.

٧- ويقترح الباحث ضرورة البحث عن بدائل للقمح لصناعة رغيف الخبز مثل الشعير والشوفان والذرة والحنطة إلى غير ذلك وتغيير ثقافة المجتمع فى التنوع الغذائى .

٨- كما يلزم التعاون العربى/العربى معًا للاكتفاء الذاتى بين الدول العربية لحل مشكلة الأمن الغذائى بعيدًا عن المتغيرات العالمية .

ومما هو جدير بالذكر، أن مصر مثل العديد من دول العالم التى سوف تطالها آثار الأزمة الاقتصادية للحرب، غير أن الاقتصاد المصرى يتسم بالقوة والمرونة ما يمكنه من تجاوز هذه الأزمة، كما استطاع من قبل تجاوز العديد من الأزمات الدولية التى أثّرت على سلاسل التوريدات العالمية أو أسهمت فى ارتفاعات فى أسعار المواد البترولية، أو أزمات ذات طابع اقتصادى أو سياسى على المستوى الدولى أو الإقليمى، بل وخرج الاقتصاد المصرى أقوى من السابق، ولعل أزمة تفشى جائحة كورونا خير دليل على ذلك، حيث حققت مصر مستويات نمو مرتفعة حظيت بإشادات كثير من المنظمات الدولية المعنية بتقييم الأوضاع الاقتصادية.

الخلاصة :

وختامًا، فإن تبلور ملامح الصورة النهائية للمسارات الاقتصادية، ومستوى التأثير والتأثر، بتداعيات الأزمة سوف يظل مرهونًا بالتطورات التى قد تحدث خلال الفترة المقبلة والتى من شأنها أن ترسم خريطة العالم على المستوى الاقتصادى فى ظل تغير موازين القوى الجديدة .

ومن الآثار المحتملة للحرب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وضيق الأوضاع المالية، وكذلك سيترتب على هذه الحرب تباطؤ النمو والتنمية، وزياده سرعة التضخم، وربما تشهد الفترة المقبلة تدفقات اللاجئين إلى مصر باعتبارها أكثر أمنًا من دولهم .

هكذا يتضح أن الدولة المصرية استطاعت أن تحقق المعادلة الصعبة فى التوازن فى المسارات السياسية للحفاظ على الأمن الغذائى المصرى، الذى يُعد جوهر الأمن القومى للبلاد .

المراجع :

١- محمد السيد عبدالسلام، الأمن الغذائى للوطن العربى،سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد منصور الراوى، الأمن الغذائى العربى مفهومه وواقعه، شئون عربية، عدد ٧٥، سبتمبر١٩٩٣ م، ص ص ٢٦، ٢٠.

٢- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو) ، انظر : https:// fa.org.

3- https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness/2022/6/16/%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC- (26 /9/2022)

5- https://gulfpolicies. Org, op.cit

6- https://www.ma.emb- japan.go.jp/files/100362674.pdf

٧-كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب الأوكرانية ، انظر :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397htt
ps://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397(27/9/2022)

٨- أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس : الأزمة الروسية – الأوكرانية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، إصدار مركز بحوث الشرق الأوسط ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ٢٠٢٢م ، ص ص ٥٣-٧٢.

٩- المرجع السابق ، ص ص ٥٤،٥٥.

١٠- عيد رشاد : الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، ندوة الأزمة الروسية الأوكرانية التى أقامها مركز بحوث الشرق الأوسط ٢٢ مارس ٢٠٢٢م ، ص ص ٥٦، ٦٩.

١١- المرجع السابق، ص ص ٦٢ ،٦٣.

١٢- المرجع السابق ، ص ص ٦٤، ٦٥.

١٣- المرجع السابق ، ص ص ٦٩، ٧٠.

١٤- المرجع السابق ، ص ص ٧١، ٧٢.

١٥- المرجع السابق ، ص ص ٦٧، ٦٩ .

16- https://planting.mawdoo3.com/p (2/10/2022)

١٧- المرجع السابق

١٨- المرجع السابق .

١٩- عيد رشاد ، المرجع السابق ، ص٦٧ .

٢٠- المرجع السابق

٢١- محمد العرابى : تغيرات راديكالية : العالم مابعد الأزمة الروسية الأوكرانية، ندوة مركز بحوث الشرق الأوسط، ندوة الأزمة الروسية الأوكرانية التى أقامها مركز بحوث الشرق الأوسط ٢٢ مارس ٢٠٢٢م ، ص ص ٤٦، ٤٨.

٢٢- المرجع السابق ، ص ٤٦، ٤٨.

٢٣- المرجع السابق ، ص ٤٦.

٢٤- المرجع السابق ، ص ٤٦.

٢٥- كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب الأوكرانية، انظر :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397 (2/10/2022)

٢٦- عيد رشاد : المرجع السابق ، ص ٧١.

٢٧ - المرجع السابق ، ص ص ، ٧١،٧٢.

٢٨- نفس المرجع والصفحة .

٢٩- قناة السويس تتجاوز الحرب الروسية الأوكرانية بعوائد قياسية فى ١٣/ ٦/ ٢٠٢٢م انظر : https//mvoum7.com

٣٠- مركز مصر إقليمى للطاقة شرق المتوسط – الهيئة العامة للاستعلام . فى ١٦/٦/٢٠٢٢م – https://www.sisaov.og